بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان الجميل متناولا اه هذا ما وجد بخط مكتبه الشارح في حواشي التي نقلها عنه
تلميذه ومولاه مبارك شاه المنطقي بهذه العبارة ان الجميل يتناول الانعام وغيره
فيكون الحمد لمجموع الامرين لعدم كفاية احدهما فان تناول الجميل للانعام وغيره لا يستلزم
عموم الحمد بحسب المتعلق اذا قيد الوصف بها لا يستلزم بمقابلة النعمة وكذا عدم تقييد
الوصف بها لا يستلزم اذا خص الجميل بالانعام لان التوصيف بالانعام في مقابلة الصفات
الكمالية الغير الانعامية مما يخز الذوق السليم وبأباه الطبع المستقيم وكفى ذلك مانعا من
ظهور عمومه على جهة التعظيم اي على طريقة مخصوصة لان الاضافة بمفهم
منه الاختصاص فلا يتجه ان يقال لا يلزم من كون الوصف على طريق التعظيم حصول التعظيم
في الواقع بل ربما يتبادر الى الوهم من كون الشيء على جهة كذا انه يكفي كونه في الظاهر على
طرزه ونهجه فقط وليس بلازم ان يكون في الحقيقة كذا ثم انه نقل عنه حاشية ههنا
وهي قوله وهو مرادف التبجيل وقدم فائدة العطف بين المرادفين وقد انضم
اليها ههنا رعاية السجع المعين على تلقي الاذهان للمعاني لكنه اشار ههنا الى توجيه
آخر انتهت الحاشية وهي مأخوذ عما نقل عن الشارح في حواشي بهذه العبارة التبجيل
يرادف التعظيم فجمع بينهما التقرير معناه مع رعاية السجع انتهى كلامه ومراد المحشي
من قوله وقدم فائدة العطف ما ذكره في عطف الافكار على التأمل ومراده من
توجيه آخر ما اشار اليه بقوله ظاهرا وباطنا ويتوقف على وجهه بقي الشان في قوله
وقد انضم اليها ههنا رعاية السجع فانه مظنة ان يقال لا دخل لذكر التعظيم في رعاية
السجع فانه يتم بمجرد قوله على صفة التبجيل فلا وجه لترتيبها على الجمع بينهما ويمكن ان
يقال ان قيد التعظيم معتبر في تعريف الحمد الآتي الشارح لم يكتف به بل زاد عليه قيد
التبجيل وجمع بينهما فاراد بيان الفائدة لتلك الزيادة المستلزمة لذلك الجمع الا انه
عبر عنها بلازمها ظاهرا وباطنا اشار به على ما ذكره في الحاشية المنقولة
عنه آنفا الى حمل التعظيم على التعظيم الظاهري وحمل التبجيل على التعظيم الباطني بقرينة
عطف احدهما على الآخر لان العطف يشعر بالمغايرة مع ان الحمل على الافادة اولى من الاعادة
خصوصا في مقام التعريف قوله ظاهرا ناظر الى قيد التعظيم وقوله باطنا الى قيد التبجيل

ظهران الحمد قد يكون
آه رتبه على مجموع الامرين لعدم كفاية احدهما فان تناول الجميل للانعام وغيره لا يستلزم
عموم الحمد بحسب المتعلق اذا قيد الوصف بها لا يستلزم بمقابلة النعمة وكذا عدم تقييد
الوصف بها لا يستلزم اذا خص الجميل بالانعام لان التوصيف بالانعام في مقابلة الصفات
الكمالية الغير الانعامية مما يخز الذوق السليم وبأباه الطبع المستقيم وكفى ذلك مانعا من
ظهور عمومه على جهة التعظيم اي على طريقة مخصوصة لان الاضافة يفهم
منه الاختصاص فلا يتجه ان يقال لا يلزم من كون الوصف على طريق التعظيم حصول التعظيم
في الواقع بل ربما يتبادر الى الوهم من كون الشيء على جهة كذا انه يكفي كونه في الظاهر على
طرزه ونهجه فقط وليس بلازم ان يكون في الحقيقة كذا ثم انه نقل عنه حاشية ههنا
وهي قوله وهو مرادف التبجيل وقدم فائدة العطف بين المرادفين وقد انضم
اليها ههنا رعاية السجع المعين على تلقي الاذهان للمعاني لكنه اشار ههنا الى توجيه
آخر انتهت الحاشية وهي مأخوذ عما نقل عن الشارح في حواشي بهذه العبارة التبجيل
يرادف التعظيم فجمع بينهما التقرير معناه مع رعاية السجع انتهى كلامه ومراد المحشي
من قوله وقدم فائدة العطف ما ذكره في عطف الافكار على التأمل ومراده من
توجيه آخر ما اشار اليه بقوله ظاهرا وباطنا ويتوقف على وجهه بقي الشان في قوله
وقد انضم اليها ههنا رعاية السجع فانه مظنة ان يقال لا دخل لذكر التعظيم في رعاية
السجع فانه يتم بمجرد قوله على صفة التبجيل فلا وجه لترتيبها على الجمع بينهما ويمكن ان
يقال ان قيد التعظيم معتبر في تعريف الحمد الآتي الشارح لم يكتف به بل زاد عليه قيد
التبجيل وجمع بينهما فاراد بيان الفائدة لتلك الزيادة المستلزمة لذلك الجمع الا انه
عبر عنها بلازمها ظاهرا وباطنا اشار به على ما ذكره في الحاشية المنقولة
عنه آنفا الى حمل التعظيم على التعظيم الظاهري وحمل التبجيل على التعظيم الباطني بقرينة
عطف احدهما على الآخر لان العطف يشعر بالمغايرة مع ان الحمل على الافادة اولى من الاعادة
خصوصا في مقام التعريف قوله ظاهرا ناظر الى قيد التعظيم وقوله باطنا الى قيد التبجيل

وعدم تعرضه للتبجيل في بيان المعنى ليس لانه يريد انهما قيدان للتعظيم المذكور في التعريف
وعطف التبجيل عليه عطف مرادف بل لانه يريد بيان حاصل المعنى لا قيد التعظيم الواقع
في التعريف فلا مخالفة بين بين ما في الكتاب وما نقل عنه في الحاشية ومن ههنا تبين ان
القيدين المذكورين متعلقان للتعظيم لا للتبجيل لان ما حمل عليه التعظيم والتبجيل التعظيم
الظاهري والتعظيم الباطني لا الطهارة لظاهر التعظيم والطهارة الباطنية فافهم
لانه اذا عرى عن او قبل ان الاعتقاد ولا يكفي في احدا الاعتقاد وليس عين التعظيم الباطني
فرب رجل نعتقد فيه جميلا ولا نعظمه حقيقة لانك لا تريده ولا تراه اجلاله وهذا كما اذا كلفت
احدا بانا اعتقدت مع انك لا تريد تكريمه واجلاله وانما تريد دفع ضرره او غير ذلك والتعظيم
الباطني امر وراء الاعتقاد ولم يلزم من اشتراط الاعتقاد في الحد اشتراطه فيه فلا تقريب
بين الدليل والدعوى واجيب عنه تارة بان المتبادر من الاعتقاد في امثال هذه المقامات
ما يكون مقارنا للمحبة والرضاء المشروط بهما التصديق الايجابي واخرى بان المراد من الاعتقاد
ههنا لازمه بعنوان انشاء التعظيم لا معناه الحقيقي لان احدا قد يكون انشائيا ولا مع مطابقة
الاعتقاد فيه ولا يخفى ما في الاول من التكلف البارد وما في الثاني من التعسف الشارد
فان عبارة المطابقة تأباه جدا اذ لا دخل لها في ارادة ذلك المعنى المجازي من الاعتقاد بل
هي قرينة واضحة لارادة معناه الحقيقي والتمسك بكون الحد انشائيا ليس بشيء لان المراد
من الاعتقاد اعتقاد ثبوت الجليل الموصوف به المحدود لا اعتقاد مضمون الجملة الحدية فلا يضر
فيه كون تلك الجملة الحدية انشائية فان قلت فليكن التجوز في مجموع المضافين لا في المضاف اليه
وحده قلت تصحيح التجوز لا يندفع التعسف فان مقام الاستدلال لا يتحمل مثل هذا
التجوز كما لا يخفى على من انصف وبالتجنب عن العناد انصف بل نقول ان قوله او مخالفه
افعال الجوارح يأبى عن حمل مطابقة الاعتقاد على انشاء التعظيم وكذا عن اعتبار المحبة
والرضاء مع مطابقة الاعتقاد لان المفهوم من القول المذكور ان يكون الوصف الجليل
سخرية على تقدير وجود مطابقة الاعتقاد ومع مخالفة افعال الجوارح ولا يذهب عليك
ان انشاء التعظيم وكذا المحبة والرضاء لا يجامع السخرية بخلاف المعنى الحقيقي لمطابقة الاعتقاد

او كان

اذا كان عاريا عن مقارنة المحبة والرضاء بل استهزاء وسخرية يعني
على تقدير عراء الوصف بالجليل عن مطابقة الاعتقاد يكون استهزاء حقيقة ان قصد الاستهزاء
او حكما ان لم يقصد وعلى تقدير مخالفة افعال الجوارح يكون سخرية وبهذا التفصيل اندفع
ما قيل من ان العراء عن مطابقة الاعتقاد متحقق في وصف المخالف والطامع وغيرهما
مما لا يقصد فيه التعظيم ولا يوجد فيه الاعتقاد مع انه لا استهزاء ولا سخرية والفاضلون
عن التفصيل المذكور استشكلوا كما في مدائح السلاطين من المبالغات فانها مع عرائها عن
مطابقة الاعتقاد ليست بسخرية فمنهم من تكلف في الجواب قائلا ان المراد بتلك
الاوصاف الواقعة على سبيل المبالغة المعاني المجازية وهم يعتقدون اتصافهم بتلك المعاني
الا ان بعض الناظرين فيه غيروا الكلام ونقلوا آخره هكذا وهم يعتقدون اتصافهم بها
واورد عليه بانه خلاف البديهة فدابره الابراد على النقل لا على المنقول نعم او عار ان المراد
بتلك الاوصاف كلها المعاني المجازية بغير مقبول على ان ذلك لا يشفي فان العراء عن
مطابقة الاعتقاد متحقق في بعض الاوصاف بعد الحمل على المعنى المجازي ايضا كما اذا قيل
فيمن لا حظ له من السجاوة انت حاتم الزمان ومنهم من تصلف فيه بتحقيق مقام الحد وبيان
ان مقتضاه ان يكون الكلام المستعمل فيه انشاء لا خبرا ثم صرف الاعتقاد عن معناه الحقيقي
بناء على انه لا يتحقق في الانشاء الا معناه المجازي وهو التعظيم الباطني اللازم له وادعى ان
الوصف العاري عن التعظيم الباطني يكون سخرية حقيقة ولا يخفى ما في هذا الدعوى من الوهن
وقد عرفت فيما سبق حال صرف الاعتقاد عن معناه ومنهم من تعسف فيه وقال انه اراد بالاستهزاء
والسخرية مجازا ما عرى عن الاعتقاد مطلقا ولا يذهب عليك ما في ملك الارادة من الخلل فان
الوصف بالجليل اذا قارن الشرط الاول دون الثاني بان وافقه الاعتقاد وخالفه افعال
الجوارح يكون سخرية على مقتضى التعليل المذكور ولا تحقق للمعنى المجازي الذي ذكره المجيب
والاركان فان قلت منشاء السؤال على ما اشار اليه بتصوير قوله فقد
اعتبر بالفاء تفريعا على ما قبله قوله لانه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد والناشئ عنه اشتراط
الحمد بعدم الفعل المخالف من الاركان لا اشتراطه بفعلها قلت اعتبار الفعل اعم من اعتبار

البديهة ساه

من جهة الوجود والعدم وفعل الجنان معتبر بحسب وجوده وفعل الاركان المخالف المنبئ
عن عدم الاعتقاد والمحل بالتعظيم فقط بحسب عدمه على ان اطلاق الفعل على عدم المخالفة
وتركها غير صحيح لغة ايضا اى كما لا يعتبر فعل اللسان وتحرير السؤال انه يلزم
من تقييد التعظيم بالظاهر والباطن ان يعتبر فى الحد فعل الجنان والاركان كفعل اللسان فلا يصح
قوله وهو باللسان وحده وما يتفرع عليه وكذا الفرق بين الحد والشكر الاصطلاحى على تمام
فى فائدة العطف من اشتراط التعظيمين بناء على ان الظاهر من التعظيم الظاهرى الفعل المنبئ
عن التعظيم كما فى الباطنى ثم قال وما ذكر فى بيان من ان التعظيم انه لو خالف افعال الجوارح
لم يكن حمدا لا يدفع وهم ورود اذ لا يدل على ان التعظيم الظاهرى هو عدم مخالفة افعال الجوارح
بل على انتفاء التعظيم الظاهرى فى صورة المخالفة فقد غفل عن توجه السؤال بعد تمام التقريب
ح بين البرهانين لبل والمدعى فانه لا يدل قوله لانه اذا رأى اه على انه لا بد فى كون الوصف
بالجميل حمدا من الفعل المنبئ عن التعظيم الظاهرى وانما يدل على انه لا بد فيه ان لا يصدر من الجوارح
فعل ينافى ذلك التعظيم وهذا اعم من الاول لانا نقول كل واحد منهما بعنوان
كل واحد من الفعلين المذكورين شرط فى تحقق الحمد اللغوى لا داخل فى حقيقته حتى يلزم ما ذكر نعم
كل واحد منهما داخل فى مفهومه الا ان الدخول فيه لا يستلزم الدخول فى الحقيقة فاغنى التعريفات
الرسمية فان ما ذكر فيها من العرض العام والخاصة داخل فى مفهوم المعرف دون حقيقته
ومن قال ان المراد اشتراط ما صدق الحمد بهما وعدم دخولهما فيه فكانه غفل عن قوله ولا جزءا له
فانه صريح فى رجوع الضمير فى قوله وليس شئ منهما جزءا منه اما الحمد لا اما فرده الخارجى لانه لا يتصور
ان يكون له جزء كما اشرنا اليه اى بقوله وانما اشترط وانما قال اشرنا الى ان
كونهما شرطا غير مذكور صراحة فان المصرح به شرطية التعظيم الظاهرى والباطنى وهما غير
فعل الجنان والاركان بل هما مستلزمان لهما فالتصريح بهما اشارة اليهما وقد عرفت
بعنوان اعتبار فعل الاركان فاندفع ما قيل من انه لم يشر الى كون كل منهما شرطا فاطواله كما ذيه
وما قال الجواب بانه على سبيل الاستظهار والتنزل فكانه فاتى هب ان فعل الجنان والاركان
معتبر فى الحمد لكنهما شرط كما اشرنا اليه بقولنا وانما اشترط فليس بصواب لانه لا يدفع المناقشة

فى اطواله

فى اطواله وانما يدفع المناقشة فى اعتبار فعل الاركان فى الحد فافهم ولا جزءا له
انما تعرض لنفى هذا الاحتمال تحقيقا لمعنى الشرطية لا تتميما للجواب فانه قد تم بنفى الجزئية وفيه
استيفاء لمذاهب الوهم وقطع لدابر الشبهة وحفظ لقوله وهو باللسان وحده عن نظر ما
المنع من وجه آخر فتدبر ثم الجميل آه لفظة ثم للترقى فى الرتبة تنبه وفيها اشارة
الى ان هذا العموم انما يمكن ان يراد فيه بعد ثبوت العموم الاول اعنى العموم للانعام وغيره
يعنى لما ثبت عموم الجميل المذكور فى التعريف للانعام وغيره فاما ان يراد من عموم الغير الانعام
عمومه على وجه يتناول جميع من الاختيارى على ارادة الخاص وغيره كما هو المتبادر من اطلاق
اللفظ او لا يتناول على الاختيارى على ارادة الخاص من العام بنوع تكلف نحو مر والمطلق الى الكمال
من افراده والغرض من ايراد هذا الاحتمال مع بعده توسعة مجال الكلام واستيفاء الاقسام
وسد مذاهب الاوهام واياك ان توهم التعجيج فى هذا الترديد بناء على ان قوله وغيره من مكارم
الاخلاق يدل على ان الجميل يتناول الاختيارى وغيره فان منشأه عدم الفرق بين بحث
تناول الجميل لغير الاختيارى بحسب اللغة وبين تناوله بحسب وقوعه فى التعريف فان الاول
لا يستلزم الثانى والمفهوم من القول المذكور على تقدير تسليم دلالته على ذلك العموم هو الاول
فتأمل ثم ان مبنى السؤال على كون الجميل محمودا به كما هو الظاهر من التعريف ومنشاؤه عموم
المحمود به لغير الاختيارى والنقض بمثال اللؤلؤ ليس لفعل اختيارى فوصفها انما يكون بغير الاختيارى
فلا وجه لان يقال كان السائل ذاهلا عن الفرق بين المحمود به والمحمود عليه ولهذا اورد فاحد
شقى الترديد النقض بمدح اللؤلؤ على صفائها بلفظة على وفى الشق الآخر النقض بوصف نحو
بصفاته الذاتية بالباء بل نقول ان السائل بذلك القول غافل عن الفرق بين مدحت ووصفت
فان الجميل الذى يقع المدح به داخل فى مفهوم مدحت فلا محال لاظهاره بخلاف وصفت وانما
ذكر قوله على صفائها اظهارا لما يصلح ان يكون محمودا عليه ليبادر ذهب الوهم الى ان المانع
من استعمال الحمد فى المثال المذكور عدم تحقق المحمود عليه لا لكونه مذكورا فى المثال الدائر
على السنة الناس بلا حاجة اليه فى المقام فانه تعسف كما لا يخفى على ذوى الافهام كان
الحمد مرادفا للمدح هذه المقدمة فى معرض المنع فان ثبوت الترادف على التقدير المذكور

بناء على ان اللؤلؤ صح